



5. نتائج البحث: أنصار الله

1.5 فهم أنصار الله لإطار عمل المرأة والسلام والأمن

ألقى زعيم أنصار الله عبد الملك الحوثي خطاباً متلفزاً في 17 يوليو/ تموز 2017²⁷ تطرق فيه لعدة جوانب تخص النساء، أبرزها، مشاوررة النساء، ودور المرأة في الحياة العامة، بناء الأسرة، التوعية الإيمانية للنساء، مسؤولوية النساء، حماية ورعاية المرأة للأطفال، وأيضاً حقوقهن. اتخذ هذا الخطاب منطلقين رئيسيين: المنطلق الديني تجاه النساء، ومنطلق العادات والتقاليد المحافظة في المجتمع اليمني والتي تحدد أدوار نمطية للنساء، مع الإشارة الى الغرب ونظرته للنساء، والذي قال عنه أنه سعى إلى تحقير دور النساء في الأسرة وتنشئة الأبناء بينما هو دور أساسي ومحوري.

تردد بعض أفراد العينة في المشاركة، كما أشار بعض من تمت مقابلتهم، لعدم وجود رؤية واضحة وثابتة لمشاركة النساء، خاصة في العملية السياسية العليا. وكانت النساء أكثر استجابة لدعوة المشاركة في البحث، لأن القضية تؤثر عليهن بشكل مباشر. وفضل البعض تلقي الأسئلة المكتوبة والإجابة عليها.

تزامن خطاب زعيم أنصار الله، عبد الملك الحوثي مع فترة إجراء المقابلات، ما أدى إلى نوع من الإحجام من قبل بعض المدعوين للمشاركة في البحث، خاصة فيما يتعلق برؤيتهم/ وفهمهم/ لأدوار النساء في الحياة العامة. وعلى اعتبار أن الخطاب أوضح ذلك وشرحه، كانت معظم الاجابات هي أن الخطاب قد شرح ذلك ضمناً من خلال استعراض وصايا الإمام علي لأبنه الحسن، وأن لا مجال للإضافة على ذلك.

27 كلمة زعيم أنصار الله، عبد الملك الحوثي، 17 يوليو 2023. متوفرة على: <https://www.saba.ye/ar/news3252193.htm>

وبالعودة الى الخطاب، نلاحظ أنه تحدث عن عدم الأذ بمشورة النساء في المواضيع التي لا خبرة لهن فيها، وفي المجالات التي يختص بها الرجال. أما دور النساء في الحياة، فوصف الخطاب المرأة بأنها كيان واحد مع الرجل كون الله قد أطلق عليها مصطلح انسان مثلها مثل الرجل، فهي مساوية له في الانسانية كذلك الأمر في الدرجة اليمانية. هذا يعني أنه لا فرق بين الرجال والنساء، وهو ما ينطبق أيضاً على المسؤولية مع مراعاة تنوع الأدوار في الواقع بحسب التكوين والظرفية.

تناول الخطاب موضوع الحماية، وأشار أن الحماية تعتبر دوراً للرجل وضمن مسؤولياته المكلف بها بنص القرآن (القوامة) فالرجل هو من يدير شؤون الأسرة وينفق عليها ويوفر الحماية لها، بينما دور النساء المهم جداً، حسب تعبيره، ينحصر في التنشئة والرعاية والأمومة، وأن إبعاد النساء عن هذه الأدوار له مخاطر كبيرة.

قدم الخطاب مفاضلة بين نظرة الغرب للنساء ونظرة الإسلام، حيث اعتبر أن الغرب يستخدم المرأة كسلعة للربح الاقتصادي، وتعمل في مهن تحط من كرامتها، بينما الإسلام يعلي من شأنها ويرفع مكانتها، ويضع على عاتق الرجل كل ما يتعلق برعايتها وحمايتها والإنفاق عليها.

فسر الخطاب أيضاً الممارسات التي تصاعدت حديثاً في الفترة الأخيرة والمتمثلة في الفصل بين النساء والرجال في الأماكن العامة، كالجامعات وأماكن العمل. وعندما تم الاستفسار عن هذا، توجه المشاركون والمشاركات في المقابلات إلى التأكيد على النقاط الواردة في خطاب زعيمهم أو التحفظ عن الإجابة، بينما يرى البعض الآخر ذلك بالحديث عن مزايا الفصل بين النساء والرجال وأن ذلك يخلق بيئة مناسبة ومريحة للنساء ويعطي للنساء خصوصية إيجابية بمقار عملهن.

يجمع معظم من أجريت المقابلات معهم أن التشدد بخصوص النساء ليس نابغاً من تعاليم الدين تحديداً، بل من ثقافة المجتمع. على المستوى السياسي داخل الجماعة، هناك تخوف من أن الغرب يستخدم ملف قضايا النساء كورقة سياسية بهدف تقويض المجتمع لأهداف استعمارية. لذا فإن مكون أنصار الله لا يرى ان لقضايا النساء أولوية في الوقت الحالي، وأن الحرب تأتي أولاً، وبعد انتهاء الحرب يجب الاهتمام بجميع شرائح المجتمع المظلومة - وليس فقط النساء - من أجل الوصول إلى العدالة الاجتماعية.

2.5 السياسات الرسمية والالتزامات تجاه إطار عمل المرأة والسلام والأمن

تتمثل السياسات العامة الحالية في الرؤية الوطنية لبناء الدولة التي تتبناها جماعة أنصار الله، والتي نصت في أسسها العامة على ألا يقل اشراك النساء بالوظيفة العامة عن 30%.

وعند تشكيل حكومة الانقاذ الوطني في العام 2016، حافظت النساء على نفس الحقائق الوزارية التي كن يشغلنها في السابق قبل 2014م وهي ثلاث حقائب، ولكن تم تعيين أربع نساء في مجلس الشورى التابع لحكومة صنعاء من أطياف سياسية مختلفة، وتم تعيين خمس نساء بمناصب وكيلات وزارات²⁸ وعدد آخر من النساء في منصب مدير عام.

تناول خطابات زعيم أنصار الله الدورية عادة مواضيع البناء الأسري والمجتمعي ودور النساء المحوري فيه، والتي تعتبر بمثابة موجبات عامة. وتدعم هذه الخطابات قضايا النساء، وتهدف إلى حمايتهن خاصة من "الحرب الناعمة"²⁹ التي يشنها الغرب، وتعتبر أن نشاط النساء العام يجب أن يكون وفقاً لضوابط الثقافة القرآنية والهوية اليمانية. ويرى أغلب من أجريت معهم المقابلات أن هذا لا يتعارض مع حقوق النساء إذ "كل ما على المرأة هو مراعاة الضوابط الدينية في كامل حركتها"، سواء في الحياة العامة أو الشخصية.

28 يعرف أنصار الله "الحرب الناعمة" بأنها الأساليب والبرامج التي يستخدمها الغرب لفصل المسلمين عن هويتهم، وإضعاف دينهم، وإخضاعهم لأهواء الأخرين دون تفكير. وعادة ما يتم استخدام الحرب الناعمة بالتوازي مع الحروب العسكرية.

29 أشارت المقابلات إلى أن أنصار الله ينظرون إلى الصمود على أنه المنعة والقدرة على الثبات في مواجهة العدوان والحرب. وقد تجسد ذلك على مدى السنوات الثماني الماضية، الممتدة من 2022 إلى 2015، حيث أظهرت النساء في حركة أنصار الله تصميماً لا يتزعزع في مواجهة النزاع، حيث لعبوا بأدواراً متعددة في جهود المقاومة، بدءاً بالانخراط السياسي من خلال المظاهرات العامة الراضية للعدوان وآثاره على المجتمع. علاوة على ذلك، قدمت النساء الدعم المجتمعي الأساسي للجبهات من خلال تقديم المساعدات المالية والغذائية، كما ساعدت جهودهم المكثفة في مجال الدعوة والمناصرة على تعبئة المجتمع لتبني قيم الصمود والمثابرة والمواجهة، مما ساهم في نهاية المطاف في مشاركتهم في المجال العام.

باتت النساء تحظى بالتقدير العالي في الخطاب الرسمي والديني، وذلك من خلال التركيز على مشاركتها المجتمعية في الصمود²⁹ وفي الفعاليات الجماهيرية حيث يخصص لهن مساحات خاصة. وتشير المقابلات إلى أن هناك تشجيع للنساء على المشاركة المجتمعية، وعلى دعم جبهات القتال أو الخروج للمشاركة في التظاهرات التي تدعو لها الجهات المعنية.

وقد شاركت النساء في مؤتمر الحوار الوطني 2013-2014 وكن ممثلات في الحكومة والمؤسسات العامة، وبنسبة وصلت ذروتها في العام 2014م، لكن مع اندلاع الحرب، بدأت التزامات الكوتا تتلقى اهتماماً أقل وحل محلها قيود فرضت على النساء لم تكن موجودة من قبل.

أشار البعض إلى أن عهد رئيس المجلس السياسي الأعلى السابق، صالح الصماد، شهد توجهاً نحو تعزيز حقوق النساء، حيث نظم الرئيس لقاءً خاصاً مع النساء، أشاد فيه بدور النساء من جميع الأطياف وفي جميع المجالات، وأكد على ضرورة تحرك جميع فئات المجتمع لدعم الصمود والتنمية، لكن هذا التوجه تراجع بعد مقتله في العام 2018 إثر غارة جوية في الحديدة، غرب البلاد.

وبالرغم من أن النظام القانوني والدستور ينصان على تشريعات تحافظ على حقوق النساء القانونية وتحميها، إلا أن هذه الحقوق لا تغطي كافة حقوق المرأة، مثل الميراث وحقوقها في شغل الوظائف العامة، فعلى الرغم من أن النظام القانوني والدستور لم يتم تغييرهما، إلا أن هذه الحقوق والتشريعات تعاني من عدم التطبيق في الواقع.

3.5 الوضع الحالي والممارسات التي تتعلق بالمرأة والسلام والأمن

تسببت الحرب في توقف معظم الخدمات الأساسية، كالماء والكهرباء وغاز الطهي، والتي أصبحت غير متوفرة إلا بمشقة بالغة وبأسعار مضاعفة، وألقى هذا بأعباء مضاعفة تحملت النساء معظمها. علاوة على ذلك، أدى عدم صرف رواتب الموظفين والموظفات وبخاصة المعلمين والمعلمات، إلى مضاعفة معاناة النساء، خصوصاً أولئك اللاتي يعلن أسرهن. إضافة إلى ما تركه تضرر قطاع التعليم من آثار على وضع الأسر ككل، فالمدراس الحكومية لم تعد تقدم خدمات تعليم مقبولة، وتكاليف المدارس الخاصة باهظة، لهذا تركت كثير من الفتيات المدارس وتسربن من التعليم، وهو ما أدى إلى تراجع كبير في مؤشرات التنمية وفي مستقبل النساء.

ولفتت واحدة ممن أجريت المقابلات معهن إلى أن النساء يعانين في الحصول على نصيبهن من الوراثة، وأن القضاء يماطل عادة في البت بالقضايا التي تخص النساء، ولا يوجد أي إجراءات رسمية للتخفيف من معاناتهن.

وبالرغم من وجود نساء في مواقع رسمية وفي مناصب قيادية عليا إلا أنهن لا يتمتعن بتأثير كبير على صناعة القرار، وهذا يشمل العمليات في الأجهزة الأمنية التي يشكل وجود النساء فيها بمثابة طفرة لم تحدث من قبل، وقد أشارت المقابلات إلى أن النساء لا يشاركن في وضع الخطط والبرامج ولا يشتركن في رسم السياسات، ويقتصر دورهن على تنفيذ تلك الخطط، علاوة على أنهن يمنعن من المشاركة السياسية الخارجية أو المشاركة في المفاوضات بسبب الأولويات الأمنية (الحرب والوضع الأمني الناشئ عنها)، لكن لابد من الإشارة إلى أن هذا الوضع لا يؤثر على المرأة فقط، لكن له تداعيات خاصة على وضع المرأة.

ومن الناحية العملية، تواجه المرأة أيضاً قيوداً بسبب السياسات التي تحد من مشاركتها في الأنشطة والفعاليات وورش العمل الهادفة إلى بناء قدرات المرأة أو التركيز على قضايا المرأة، ذلك لأن الأولوية هي لمواجهة "العدوان" (وهو مصطلح يطلق على تحالف الدول العربية الذي يقود الحرب على اليمن). علاوة على ذلك، فإن مشاركتهن في الفعاليات الخارجية تعرقلها القيود التي تفرضها السلطات الأمنية على مطار صنعاء وعدم وجود ممرات آمنة. وعلى الرغم من وجود قرارات عليا بإلغاء بعض القيود المفروضة على المرأة (مثل منع المرأة من السفر إلا برفقة محرم)، إلا أن المقابلات تشير إلى أن تطبيق هذه القرارات يرجع إلى آراء واجتهادات القيادات الوسطى التي تفرض هذه القيود، وهم في كثير من الأحيان صارمون فيما يتعلق بالنساء ولديهم سلطة اتخاذ مثل هذه التدابير بغض النظر عن القرارات العليا.

حتى على الصعيد المجتمعي، هناك تراجع في الأعراف التي كانت سائدة في المجتمع اليمني والتي كانت توفر نوع من الحماية للنساء. ربما يرجع هذا إلى أن الظروف التي خلفتها الحرب أجبرت النساء على التخلي عن أدوارهم الأسرية التقليدية والانخراط في مشاريع التمكين الاقتصادي التي تقدمها المنظمات والجهات الرسمية لأسر الشهداء، أو إلى أن المجتمع بدأ يفقد تدريجياً هذه الأعراض لأسباب عدة، داخلية وخارجية.



4.5 الجهات الفاعلة والعوامل الداعمة في تنفيذ إطار عمل المرأة والسلام والأمن

أبرزت المقابلات أهمية برنامج أسر الشهداء الذي يعمل على تمكين الأسرة المستهدفة وجعلها قادرة على الاعتماد على ذاتها. يعتبر هذا البرنامج أحد العوامل المهمة التي توفر للنساء نوع من الأمان المفقود جراء الحرب، خاصة وأن هذه الأسر قد فقدت معياليها على الأغلب، وقد ظهرت مجموعة من الحملات الاجتماعية ذات الطابع الابداعي التي تعمل على توفير سبل عيش كريم باعتماد نفس النهج السابق.

وبالرغم من التراجع في مستوى الحماية والأمان التي كانت توفرها الأعراف التقليدية للنساء، تشير المقابلات أيضاً إلى أن أثر هذه الأعراف لا يزال ملموساً في تحقيق التمييز الإيجابي لصالح النساء في مناطق النزاع، ولولاه لسقطت كثير من النساء ضحايا أثناء المواجهات المسلحة.

وقد ذكر المشاركون والمشاركات في المقابلات أن هناك توجه لتحسين حماية النساء من الانتهاكات في أماكن الاحتجاز أو السجون، وقد دعمت الجهات الأمنية ومكنت هذا التوجه، وبانت حريصة على متابعة قضايا الابتزاز التي تتعرض لها النساء والتي زادت بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، وقد اتخذت الجهات الأمنية مجموعة من الإجراءات الداعمة، ومنها إنشاء رقم للإبلاغ عن أي عمليات ابتزاز.

5.5 الفرص والتوصيات

هناك عدة فرص من الممكن أن تشكل قاعدة للعمل على خدمة إطار عمل المرأة والسلام والأمن يمكن لأنصار الله الاستفادة منها، ولعل أبرزها:

المشاريع الصغيرة

تعد تجربة المشاريع الصغيرة الخاصة بالنساء واحدة من الفرص الممكنة والتي ستمكن النساء من الاعتماد على أنفسهن وبالنتيجة زيادة ثقتهن بأنفسهن وقلّة اعتمادهن على الآخرين في توفير احتياجاتهن، وهو ما زاد بشكل كبير خلال فترة الحرب.

تبني نهج الحوار

يمكن لتبني الحوار كنهج بين المجتمع المحلي والجهات الحكومية أن يلعب دور في التوعية بقضايا النساء وحقوقهن والاعتراف بأدوارهن في الصمود وبناء السلم المجتمعيين. كما يمكن للمنظمات الدولية وضع برامج تقييم ومتابعة لتنفيذ برامج النساء والسلام وتوفير الخبرات والتوجيه اللازم لتحقيق أهداف هذه البرامج.

وأشارت المقابلات إلى ضرورة تعزيز العلاقة مع باقي الأطراف السياسية لما من شأنه أن يحقق الشعور بالأمان. وهو شيء ظل مفقوداً طوال السنوات الماضية، حيث تسود أزمة ثقة بين مختلف الأطراف السياسية وقطيعة شبه تامة عن التواصل في المستويات المتعلقة بالنساء، بينما إعادة مد الجسور قد يمثل فرصة ليس فقط لتبديد المخاوف، ولكن أيضاً لتوسع دائرة النقاش حول ما تتعرض له النساء من تهمة وإقصاء بغض النظر عن إنتمائاتهن السياسية.

تفعيل الدستور والقوانين

لا يزال الدستور اليمني قائماً ومعترفاً به، وهذا يمثل فرصة ثمينة يمكن العمل عليها للاستفادة من النصوص التي تدعم حقوق النساء، وللإستفادة من المنظومة القانونية والرؤية الوطنية لبناء الدولة، لكن لا بد من إيجاد طريقة لتفعيل تلك النصوص على أرض الواقع.

من وجهة نظر من أجريت معهم/ن المقابلات، فإن الخطاب الديني لا يشكل عائقاً أمام حصول النساء على حقوقهن وهو منسجم مع القوانين النافذة، لكن الإشكالية تبرز في عدم التنفيذ وفي التأويل الذي يخضع للأعراف الاجتماعية والممارسات المتشددة حيال النساء.

البناء على المشاركة المجتمعية

أشارت جميع المقابلات إلى فرصة أخرى أكثر أهمية تتمثل في مشاركة النساء في عملية الصمود ودعم الجهات والجهود المجتمعية، ومثل ما توفر هذه الأدوار استحقاق للرجال، من الممكن أن يبني عليها استحقاق للنساء يمكنهن من الحصول على حقوقهن والمشاركة في صنع القرار. علماً أن وجود نساء في مواقع صنع القرار وفي الجهات الأمنية يعزز من هذه الفرصة، لكن هناك شرط مفقود ربما وهو أن يتحقق اتصال فعال بين هذا المثلث الفاعل الذي يتكون من صنع القرار والجهات الأمنية والمجتمع.

دور المنظمات الدولية

يعتقد معظم من أجريت معهم/ن المقابلات أن قيام المنظمات الدولية بتوجيه المزيد من الدعم والتوجيه لصالح المشاريع الصغيرة التي تمتلكها النساء من شأنه أن يعزز من دور النساء في المجتمع ويزيد من قدرتهن على الحصول على حقوقهن، والحد من الفقر والعوز اللذان تسببت بهما الحرب والحصار.

ذكرت المقابلات أسماء بعض المؤسسات والمنظمات العاملة في هذا المجال، غير أن دور المنظمات الدولية في الدفع بعملية تمكين النساء وتحقيق السلام والأمن يظل مرهوناً باتخاذ موقف حيادي من جميع أطراف النزاع. وقد اشترط أحد المشاركين في المقابلات أن يكون للمنظمات موقف واضح من "العدوان"، وأهمية تفعيل قوانين الحماية الدولية للنساء بشكل ملموس، لأن السكوت عن الانتهاكات التي تتعرض لها النساء أفقد الثقة بالمجتمع الدولي وبقوانينه.

سلط بعض المشاركين/المشاركات في المقابلات الضوء على الفرصة التي يمثلها دور المجتمع الدولي في تمكين النساء من لعب أدوار أكبر في عملية السلام والأمن، بينما البعض يرفض الفكرة ويقولون أنه لا يجب التعميل على المنظمات الخارجية والمجتمع الدولي. ويشير هذا الموقف المتباين أن أي عمل في هذا الاتجاه يجب أن يأخذ في الاعتبار أن الحساسيات المفرطة تجاه عمل المنظمات الدولية هي في كثير من الأحيان نتيجة عدم مراعاة المنظمات نفسها لحساسيات المجتمعات التي تعمل فيها (أي احترام لغتها ومفاهيمها) وهذا ما يبرز ضرورة أن تقوم المنظمات تبني المفاهيم التي يقبلها المجتمع، وهذا يمكن أن يساعد في تعزيز عمليات المشاركة ودمج قضايا المرأة في عملهم.

تحدثت الفئة التي ترى وجود فرصة في التدخلات المركزة للمنظمات الدولية عن التدريب والتأهيل وتنفيذ البرامج التي تعرف بحقوق النساء وتمكينهن من المشاركة الفاعلة، إلى جانب دعم تعليم الفتيات وتقديم الدعم النفسي والصحي والدعم السياسي للنساء والضغط لوضع قضاياهن على طاولة صانعي القرار وتعزيز المنظومة القانونية التي تحمي حقوق النساء لتصبح منظومة متكاملة تبدأ بالأولويات.

